المحاضرة الثالثة والرابعة: المشكلة الاقتصادية وحلها

تمهيد: كما أوضحنا فإن معظم الاقتصاديين يعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية والتي هي بالأساس مشكلة الندرة النسبية، أي ندرة المواد المتاحة بالنسبة للحاجات البشرية المتعددة وغير المحدودة. وعليه سنتناول في هذا المحور طبيعة وأركان المشكلة الاقتصادية..

1– **مفهوم المشكلة الاقتصادية:** تعبر المشكلة الاقتصادية عن معضلة عدم التوفيق بين الحاجات المتعددة من جهة والندرة النسبية للموارد

الاقتصادية من جهة ثانية .يمكن التعبير عنها بعدم كفاية الموارد الاقتصادية الموجودة أو المتاحة في مجتمع، منطقة أو دولة معينة، لإشباع الحاجات الإنسانية اللانهائية.

يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية تقوم على الحاجات المتعددة من ناحية، والندرة النسبية للموارد من ناحية ثانية، ما يؤدي إلى مشكلة الاختيار والتي ينتج عنها بدورها تكلفة للفرصة الضائعة أو البديلة .لفهم المشكلة الاقتصادية يجب فهم كل من الاختيار وتكلفة الفرصة الضائعة أو البديلة، وفيما يلي تفصيل لهما:

1.1الاختيار:

هو اتخاذ القرار اعتمادا على المفاضلة بين مجموعة من الاستخدامات المتاحة(البديلة) للموارد المحدودة نسبيا، وبهدف تحقيق أكبر إشباع ممكن.

حسب" بول ساموبلسون"، يجب على أي فرد أو منظمة أو دولة أن تقوم بثلاثة أنواع أساسية من الخيارات حول كيفية تخصيص الموارد النادرة المتاحة لها؛ بحيث عليها أن تقرر ما يلي:

–ماذا ننتج؟ :يمكن أن ينبثق عنه سؤالين أساسين :ماهي السلع التي سننتجها، والتي لن ننتجها؟ وماهي الكميات التي سننتجها؟.

–كيف ننتج؟: يعني أي مجموعة من الموارد سيتم استخدامها لإنتاج السلع؟ وأي تكنولوجيا سيتم استخدامها في الإنتاج؟.

– لمن ننتج؟: أي طريقة توزيع الإنتاج من السلع والخدمات على أفراد المجتمع سواء ساهموا في العملية الإنتاجية أم لم يساهموا. وهنا تطرح العديد من الأسئلة: هل سيحصل بعض الناس على حصة أكبر من الموارد من غيرهم؟ هل سيحصل بعض الناس على القليل من الموارد للبقاء على قيد الحياة، بينما يعيش الآخرون في ترف؟.

2.1 تكلفة الفرصة البديلة: هي الفائدة التي تضيع في الاختيار بين استخدامين متنافسين أو أكثر للموارد النادرة نسبيا. أو هي التكلفة الناتجة عن التنازل أو التضحية عن إشباع حاجات أخرى. مثل تكلفة فرصة بديلة ممثلة في خسارة قضاء العطلة الصيفية لشراء هاتف نقال.

2. خصائص المشكلة الاقتصادية: للمشكلة الاقتصادية عدة خصائص، أهمها :

– **العمومية:** تواجهها كل المجتمعات الإنسانية بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة تقدمها، غير أن حدتها تختلف من مجتمع إلى آخر أو من دولة إلى أخرى.

– **الديمومة:** واجه الإنسان المشكلة الاقتصادية منذ القدم، وكذلك الأمر حاضرا ومستقبلا.

– **النسبية:** نعني بالنسبية أنها غير ناتجة عن الندرة المطلقة في الموارد الاقتصادية، بل عن محدودية استجابتها للحاجات الإنسانية المتعددة.

– **الاختيار:** كما سبق شرحه، هو اتخاذ القرار بالمفاضلة بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة نسبيا.

– **التنازل (التضحية):** اتخاذ القرار باستخدام معين، ينتج عنه التضحية باستخدامات أخرى. التضحية تعتبر تكلفة لفرصة ضائعة.

3. أسباب المشكلة الاقتصادية: للمشكلة الاقتصادية عنصران أساسيان أولهما، تعدد الحاجات البشرية وثانيهما ندرة الموارد الاقتصادية:

3–1 تعدد الحاجات البشرية

3–1–1مفهوم الحاجة: هي الشعور أو الإحساس بالحرمان أو بفقدان شيء ما، ولا تزول الحاجة إلا بعد تلبيتها، فمثلا قيام الفرد بالأكل هو تلبية للشعور بالجوع. بمعنى آخر الحاجة هي الشعور بالألم الذي يدفع الفرد إلى البحث عن استخدام الوسائل أو الموارد للتخلص من هذا الشعور .

3–1–2 خصائص الحاجات :للحاجات عدة خصائص، من أهمها:

– **تعدد الحاجات:** تعد الحاجات غير مقيدة أو محددة من حيث العدد، فكلما أشبعت حاجة معينة ظهرت حاجة أخرى تحتاج التلبية. كما أنها تضاعفت بفعل التطور البشري والتقدم الحضاري، وهي تختلف باختلاف الزمان والمكان.

- **قابليتها للإشباع:** نعني بها قابليتها للتلبية، مثل الحاجة إلى الأكل، بعد تناول الفرد للطعام، يمكن القول أنه وصل إلى درجة الإشباع.

– قابليتها للاستبدال (الإحلال): يمكن إحلال أو تعويض حاجة بأخرى إما إراديا أو حتميا للضرورة ،بسبب ندرتها أو ارتفاع تكلفتها، فمثلا تعويض الحاجة لشرب القهوة بالشاي.

– إمكانية تكامل الحاجات :الحاجات قابلة للتكامل فيما بينها، فإشباع حاجة ما يتطلب حاجة أخرى تكملها، مثل الحاجة للبنزين تكمل حاجة السيارة، لأن الإشباع التام لاستعمالها لا يتحقق إلى بوجود البنزين.

– الحاجات متكررة :المشكلة في الحاجات الإنسانية أنه يمكن إشباعها بشكل مؤقت فقط؛ فمثلا عندما تأكل تشعر بالشبع لفترة معينة، ومن ثم بعد مدة معينة ستحس بالجوع .

– قابليتها للانقسام :حيث يمكن إشباعها بشكل تدريجي حتى يزول الألم بشكل نهائي، هذا طالما كانت المنفعة قابلة للتجزئة كالغذاء، فيما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية.[2]

3-1-3 أقسام الحاجات :يمكن الاعتماد على عدة معايير في تقسيم الحاجات، من أهمها :

أ– حسب الأهمية: نميز ما بين الحاجات الأساسية (الضرورية) والكمالية (الثانوية): الأولى لا يمكن التخلي عنها مثل الحاجة للمأكل والمشرب والملبس؛ الثانية: يمكن الاستغناء عنها، مثل الحاجة إلى الترفيه.

ب– من حيث عموم النفع: تقسم إلى الحاجات الجماعية والفردية، الأخيرة تشكل الحاجات الفردية الأساسية التي لا بد من إشباعها، مثل: الأكل والشرب والملبس؛ والعامة مرتبطة بالمجتمع ككل، مثل: العدالة والأمن والاطمئنان، وهي ناجمة عن العيش معا في البلد الواحد لأفراد المجتمع.

ج– من حيث الزمن: تصنف لحاجات حاضرة وأخرى مستقبلية :الأولى تتطلب إشباعا فوريا؛ أما الثانية فهي التي يتطلع إليها الفرد من تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية .

د– من حيث الطبيعة: الحاجات المادية والمعنوية، الأولى تستلزم موارد ملموسة لإشباعها مثل الملبس، المشرب، السيارة...الخ، الثانية تحتاج موارد غير ملموسة لإشباعها مثل: الصحة، التعليم، الأمن...الخ.

3-2 السلع: وسائل إشباع الحاجات.

3-2-1 تعريف السلع: هي كل الأموال أو الوسائل التي تستعمل لإشباع حاجات الإنسان المتنوعة.

3-2-2 تصنيف السلع: يمكن أن نميز بين السلع الحرة والسلع الاقتصادية:

أ- السلع الحرة: وهي التي تتوفر في الطبيعة بأكثر من حاجة الإنسان إليها ولا تتطلب أي جهد أو أي تكلفة لإشباع الحاجة منها مثل الهواء، ضوء الشمس...الخ .

ب- السلع الاقتصادية: هي موارد نادرة نسبيا يتطلب الأمر بذل جهد أو تكلفة لتحويلها حتى تصبح صالحة لإشباع حاجة ما. وتعرف بأنها كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان وتكون مرتبطة بقيمة معينة أو ثمن. وتعتبر الموارد سلع اقتصادية إذا توفر فيها ما يلي:

- **الندرة النسبية لها:** ما يميز السلع الاقتصادية أنها محدودة من حيث كميتها المعروضة.
- **النفعية:** توجد حاجة للإنسان لها، بحيث يمكن استخدامها في تلبية حاجات ورغبات الأفراد.
- **قابليتها للتداول:** قابلية ملكيتها للانتقال من شخص إلى آخر.

تتميز السلع الاقتصادية عن غير الاقتصادية بالندرة النسبية، وقابلة للإحلال بعضها محل الآخر ، كما أن لها قيمة لأكثر من فرد.

3-2-3 تصنبف السلع الاقتصادية: يمكن أن نميز بين عدة تصنيفات للسلع الاقتصادية، من أهمها:

أ- السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية: السلع الاستهلاكية هي التي تشبع حاجة الإنسان مباشرة مثل الخبز ، الفواكه، الألبسة ، التلفزة ... الخ، وهي تستهلك فور استعمالها. أما **السلع الإنتاجية** فهي التي تستعمل لغرض إنتاج سلع أخرى، ولا تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة، مثل الآلات ومعدات الإنتاج، والسلع الوسيطة التي تستهلك أثناء عملية الإنتاج مثل: المواد الأولية، السكك الحديدية، الطرق، الموانئ ،الكهرباء...الخ.

ب- السلع الضرورية والسلع الكمالية: السلع الضرورية هي التي لا يمكن الاستغناء عنها باعتبار أن حياة الإنسان مرتبطة بها مثل: الأغذية عامة، والدواء بالنسبة للمريض، الملابس...الخ. ويستهلكها الفرد مهما كان حجم دخله حتى

ولو اضطر أن يقترض من أجل الحصول عليها، ويزيد استهلاكه منها بزيادة دخله إلى أن يشبع حاجاته. أما **السلع الكمالية** فهي تلك السلع التي يمكن للإنسان الاستغناء عنها دون أن يتعرض إلى أي خطر مثل العطور والتحف. استهلاك هذا النوع من السلع يتطلب حد أدنى من الدخل، ويزداد استهلاكه منها كلما زاد الدخل.

ج- السلع المعمرة والسلع غير المعمرة: السلع المعمرة هي السلع التي لا تستهلك مرة واحدة وإنما تستعمل عدة مرات خلال فترة زمنية معينة مثل الثلاجة، السيارة، الملابس...الخ، أما **السلع غير المعمرة** فهي السلع تستهلك كلها مرة واحد، وتفنى بمجرد استعمالها، مثل الخبز، الفاكهة، البنزين ...الخ .

د- السلع المتنافسة والسلع المتكاملة: نقول عن **سلع متنافسة لسلع** أخرى إذا كانت بديلة لها ، أي بإمكان إحداها أن تحل محل الأخرى؛ و إذا كان إشباع الحاجة من السلعة الأولى يؤدي إلى زوال الحاجة إلى السلعة الثانية مثل الشاي والقهوة، الحذاء الجلدي والحذاء غير الجلدي، التنقل بالسيارة أو بالحافلة. ونقول عن **سلعتين متكاملتين** إذا كان إشباع الحاجة من أحداهما لا يتم إلا بوجود السلعة الأخرى مثل: السيارة والبنزين ، القهوة والسكر، الأدوات الكهربائية مع الكهرباء...الخ.

-

4- المشكلة الاقتصادية في أهم الأنظمة الاقتصادية : أشرنا سابقا أن الدولة قد تتدخل أو لا تتدخل عن طريق سياستها الاقتصادية في حل المشكلة الاقتصادية، بمعنى آخر في اختيار الإجابة المناسبة للثلاثة أسئلة التي طرحها" بول ساموبلسون :"ماذا ننتج؟، كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟.

4-1 المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي:

أ- أسبابها: يرى النظام الإسلامي أن السبب الرئيس للمشكلة الاقتصادية هو الإنسان، وذلك لعدة عوامل يمكن تلخيصها في نقطتين رئيسيتين:

-القصور في استغلاله للموارد الطبيعية، لا قلة الموارد ، وهو ما عبرت عنه الآية : ﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعدُّوا نعْمَتَ الله لَا تُحْصُوهَا إن الإِنسَانَ لظلومٌ كَفارٌ ﴾]إبراهيم: 34[.

-استئثار الأغنياء، وسوء التوزيع، قال تعالى :﴿ وَإِذَا قيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مما رزقكُمُ الله قالَ الذِينَ كَفَروا للذِينَ آمَنوا أنطعمُ مَنْ لوْ يشَاءُ الله أطعَمَهُ إنْ أنْتمْ إلا في ضَلَالٍ مُبينٍ ﴾]يس: 47[، وقد أثر عن علي بن أبي طالب - رضِيَ الله عَنْه - قوله: ما جاع فقير إلا بما شبع غني.

4.1.2 الحلول: يقترح الإسلام عدة نقاط لحل المشكلة الاقتصادية أهمها :

-بالنسبة للتخصيص: يرى الإسلام ضرورة التخصيص أو التخطيط الأمثل لاستخدام للموارد الاقتصادية، كما أعتبر الإسلام التنمية الاقتصادية فريضة وعبادة مصداقا لقوله تعالى :﴿ وَإِلَى ثمودَ أخَاهُمْ صَالِحا قالَ يا قَوْم اعْبدُوا الله مَا لكُمْ مِنْ إلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أنشَأكُمْ مِنَ الْأرْضِ وَاسْتَعْمَرَكمْ فيهَا ﴾]هود :61[.

-بالنسبة للملكية: يقر الملكيتين الخاصة والعامة في وقت واحد، كلاهما أصل وليس استثناء، وكلاهما ليس مطلاقا، بل هو مقيد بالصالح العام. فالملكية الخاصة مصونة، ولكنها ليست مطلقة بل مقيدة من حيث اكتسابها، ومن حيث مجالاتها وحدودها ومن حيث استعمالها، ولعل أدق تصور لها بأنها وظيفة اجتماعية، إذ المالك الحقيقي للمال في الإسلام هو الله تعالى والبشر مستخلفون فيه.

-بالنسبة لتدخل الدولة (الحرية الاقتصادية): الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانفرادها ببعض أوجه هذا النشاط يتوازنان، فكلاهما يقره الإسلام في وقت واحد وكأصل عام وليس استثناء، ولكل مجاله بحيث يكمل كلاهما الآخر، وكلاهما مقيد وليس مطلقا.

-بالنسبة للتوزيع: عدالة التوزيع؛ حيث في الظروف غير العادية كالمجاعة والحرب أين تقل الموارد، يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاف (الحد الأدى للمعيشة) ، وفي الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية المستوى اللائق للمعيشة بحسب ظروف الزمان والمكان؛ وما فوق ذلك يكون لكل تبعا لعمله وما يمتلك.

4-2 المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

أ- أسبابها :يعتبر أن المشكلة الاقتصادية ناتجة عن قلة الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا إلى محدودية الطبيعة نفسها، والتي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، والتي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة الاقتصادية حول كيفية التوفيق بين الإمكانيات الطبيعية المحدودة، والحاجات الإنسانية المتزايدة.

ب– الحلول: تبرز حلول المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي في المبادئ التي يقوم عليها :

– **بالنسبة للتخصيص:** استغلال الموارد وإمكانية احتكارها حتى ولو كانت نادرة بالشكل الذي يستجيب لحاجات المستهلكين في السوق الحر.

– **بالنسبة للملكية:** الأصل هو الملكية الخاصة كونها جوهر وباعث النشاط الاقتصادي، والاستثناء هو الملكية العامة إذا اقتضت الضرورة أن تؤدي الدولة نشاطا معينا .

– **بالنسبة لتدخل الدولة:** الأصل هو حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي، والاستثناء هو تدخل الدولة وقيامها ببعض أوجه النشاط إذا اقتضت الضرورة ذلك.

– **بالنسبة للتوزيع:** الأساس في التوزيع هو الملكية الخاصة، فلكل بقدر ما يملك. ويترتب على ذلك التفاوت في المداخيل بحسب التفاوت في الملكية والميراث.

يري النظام الرأسمالي أن الحل الرئيس للمشكلة الاقتصادية يتمثل في نظام السوق والأسعار فمن خلال أهم خصائصه حرية التملك، وحرية الاختيار في مجال الإنتاج والتشغيل والاستهلاك، وفي ظل هذه الحريات يعمل جهاز الثمن على حل العديد من المشاكل في سوق السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية. بمعنى آخر يتم تحديد الإنتاج بناء على طلب المستهلك، وهذا ما يسمى بسيادة المستهلك. بالتالي تتحدد نوعية وكمية السلع والخدمات التي يجب إنتاجها، وكيف ستتم عملية الإنتاج، ولمن يوزع المنتوج على أساس طلب المستهلكين.

4-3 المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

أ– أسبابها: يعتقد أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، ومتى تم الوفاق بين هذا الشكل وتلك العلاقات بسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية، ولا توجد مشكلة اقتصادية، فماركس يرى أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الإنتاج جماعي حيث أن الجميع يعملون وينتجون بينما علاقات التوزيع فردية، حيث أن الذي يتولى التوزيع هو جهاز الثمن أو بعبارة أخرى أصحاب الملكيات الخاصة من ملاك الثروات وأرباب العمل، وبالتالي فإن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج بل يحصلون فقط على حد الكفاف، ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة.

ب– الحلول: تتمثل أهم حلول المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي فيما يلي:

–بالنسبة للتخصيص: الدولة هي التي تخصص عن طريق التخطيط المركزي الموارد بالشكل الذي يمكن من تلبية الحجم الأكبر من الطلب على السلع في السوق.

– بالنسبة للملكية: الأصل هو الملكية العامة، والاستثناء هو الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج.

– بالنسبة لتدخل الدولة: القاعدة هي تدخل الدولة وانفرادها بالنشاط الاقتصادي، والاستثناء هو ترك الأفراد في ممارسة بعض أوجه النشاط الاقتصادي.

بالنسبة للتوزيع: الأساس في التوزيع هو العمل، فلكل تبعا لعمله. وفي ظل هذا الاقتصاد تتفاوت الدخول ولكن بسبب اختلاف القدرات والمواهب الإنسانية لا بسبب الملكية.

خلاصة يتم حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي عن طريق التخطيط المركزي، أي التخطيط الشامل للاقتصاد وأن الدولة لا تحدد الإنتاج بناء على رغبة المستهلك، وإنما يحدد الإنتاج حسب ما تراه الدولة، بحيث تحدد نوعية وكمية السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها، وكيف ستتم عملية الإنتاج، ولمن يوزع المنتوج.